أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصاد الجزائري

The impact of foreign direct investment on the growth of the Algerian economy

أ. مومني لمياء

كلية العلوم الإقتصادية, التجارية وعلوم التسيير

(مخبر تسيير المؤسسات) جامعة سيدي بلعباس الجزائر

lamia1989.m@gmail.com

أ.د.بن سعيد محمد

كلية العلوم الإقتصادية, التجارية وعلوم التسيير

(مخبر تسيير المؤسسات) جامعة سيدي بلعباس الجزائر

benssaide@yahoo.fr

الملخص:

الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للنمو الإقتصادي, يجلب الإستثمارات الرأسمالية, التكنولوجيا, المعرفة والمهارات اللاّزمة. نهدف من خلال هذا البحث, إلى محاولة إيجاد أثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر. تبنت العديد من السياسات والإصلاحات في شتى الميادين لجذب الإستثمار المباشر داخل البلاد كما وفرت فرصا استثمارية لتحسين رؤية المستثمر الأجنبي. نظرا لطبيعة الموضوع, تم الاستناد على المنهج الإستقرائي التحليلي من خلال ملاحظة نتائج التذبذبات في حجم تدفقاته للبلد المضيف وما تأثيره آنذاك على الإقتصاد المحلي, أما المنهج الكمي استعمل في الدراسة القياسية لإيجاد العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews7.1**.

معدل الناتج المحلي الاجمالي, سعر الصرف الفعلي الحقيقي, الصادرات, الواردات, الإستثمار الأجنبي المباشر, القروض الممنوحة للقطاع الخاص, كلها متغيرات مفسرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي, استعملنا نموذج الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى اعتمادا على بيانات سنوية من البنك الدولي خلال الفترة **1992–2010**. بناءا على هذا, خلصنا إلى أن المتغيرات المفسرة, معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, الواردات ومعدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر جاءت موجبة وغير معنوية احصائيا وبالتالي لها تأثير ضعيف على النمو في الإقتصاد الجزائري, في حين الصادرات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص جاءت سالبة ومعنوية احصائيا .

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر, البلد المضيف, النمو الإقتصادي, العولمة, الإصلاحات الإقتصادية, الجزائر

Abstract :

Foreign Direct Investment is a vital source of economic growth, brings a capital investment, technology, knowledge and skills. This study aims to examine the positive impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria. has adopted a number of policies and reforms in various fields to attract foreign direct investment into the country has also provided attractive investment opportunities to improve the foreign investor's vision. Due the nature of the subject, the analytical inducative approach was based on a note of the results of fluctuations in the volume of its inflows to the host country and what it then affected the local economy. the quantitative approach was used in the standard study to establish the relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria using statistical software **Eviews7.1**. The rate of gross domestic product, real effective exchange rate, exports, imports, the rate of FDI flows, credit to private sector, all variables explained proportion to GDP. We used a multiple regression model a least squares using annual data from the world banque during the period **1992-2010**. Based on this, we concluded that the variables that explain growth rate of gross domestic product, imports and the rate FDI inflows were positive and statistically significant impact on the weak growth in the Algerian economy.Exports and real effective exchange rate was statistically significant negative, credit to private sector were negative and statistically significant.

Key words :Foreign Direct Investment, the host country, Economic Growth,Globalization, Economic reforms, Algeria.

مقدمة :

لا شيئ يشغل المفكرين, السياسيين والإقتصاديين في أنحاء العالم أكثر من الحديث أو الكتابة عن القرن الحادي والعشرين, وكثيرا ما يثير التساؤل: لماذا هذا الإهتمام, أليس القرن الحادي والعشرين قرن مثل الذي سبقه ؟ فمن الذي يتصفح التاريخ يجد أن العالم شهد تغيرات في نهاية كل قرن, ومع ذلك فالقرن الحادي والعشرين بالنسبة للعالم يملك قوة ذاتية يؤثر بها في غيره من التواريخ والأحداث, حيث تتميز بدايته بتحولات دولية و إقليمية ومحلية, كما اتسم ببروز مفاهيم جديدة كإقتصاد السوق, الخصخصة, الإنفتاح, العولمة على حساب مصطلحات أخرى مثل شرق غرب, شمال جنوب, العالم الثالث...كل ما يدور في العالم هو معركة إيديولوجية, سياسية, إقتصادية وثقافية كبرى تدور تحت غطاء العولمة, حيث تباينت الآراء ومواقف الباحثين فمنهم من يعتبرها حقيقة لا مجال للإختيار, وهناك من يراها ضرورة للتفاعل معها بأخذ الإيجابيات وتفادي السلبيات يعني الإندماج مع الوقاية لأنها تأتي بفرص استثمارية ومعرفية ومن جهة أخرى تأتي بمخاطر سياسية, إقتصادية و ثقافية. إذن إختزال العولمة في الفرص دون المخاطر خطأ و اختزالها في المخاطر دون الفرص خطأ أيضا .[1]

مهما يكن من أمر, فإن الجزائر كغيرها من الحكومات في البلدان النامية تأخذ بهذا الزعم وكأنها مسلمة ثابتة تسابقت نحو الإنفتاح

على السوق العالمية خاصة وهي على مشارف إنهاء المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة مما يعزز من تواجد رأس المال الأجنبي في صورة إستثمارات أجنبية مباشرة, حيث قامت بتصميم العديد من برامج الإصلاح والتي تهدف إلى تحسين كفاءة نطاق المالية المحلية, إزالة العوائق الهيكلية, كما أبرمت العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية وقامت بإصدار قوانين خاصة بالإستثمار الأجنبي, منحت كل الإمتيازات, حيث الكثير من الإقتصاديين تبنوا هذه المسلمة معتقدين بصحتها. عرفت تدفقات الإستثمار المباشر العالمية للفترة **1991–2009** ارتفاعا ب **25 %** , الدول النامية ظهرت بزيادة قدرها **22 %** بالأسعار الثابتة, أما التدفقات إلى البلدان الفقيرة ما يقارب **5 %** من الناتج المحلي الإجمالي .

هناك اعتقاد واسع بين واضعي السياسات أن الإستثمار المباشر يوفر الموارد اللازمة للبلدان النامية بكثير مثل رأس المال, التكنولوجيا, المهارات الإدارية, القدرة الريادية, العلامات التجارية والوصول إلى الأسواق وخلق فرص العمل لمواجهة حالة الفقر في بلدانها وبالتالي يعزز التنمية, كما أن معظم البلدان النامية تدرك القيمة المحتملة للإستثمار المباشر, حيث توجد العديد من البحوث التي أجريت للإستثمار الأجنبي المباشر أن لها أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وهذا ما يؤشر بأن الدولة المعنية بالدراسة هيئت بيئة إستثمارية جذابة وذلك لإستقطاب نسبة هامة من تدفقات الإستثمارات الواردة إليها .

وبناءا على ما سبق, تدور **إشكالية الدراسة:** هل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر تمكنت من جذب نسبة هامة من تدفقات الإستثمارات المباشرة و كانت وفق طموحات الحكومة الجزائرية ؟ وهل أثرت بشكل مباشر هذه التدفقات الواردة من الإستثمارات المباشرة على النمو في الإقتصاد الجزائري ؟

يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** الآتية :

1- ما حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

2- هل نجحت الجزائر في جلب الإستثمارات المباشرة بعد إصدارها العديد من الحوافز والضمانات وإعادة النظر في الأنظمة الجمركية ؟

فرضيات الدراسة :

1- تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي .

2- الصادرات لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي .

3- القروض البنكية تساعد في جلب الإستثمارات المباشرة .

4- يستجيب المستثمر الأجنبي للبلد الذي تنخفض فيه العملة .

هدف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد أثر إيجابي للإستثمار المباشر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر اتخذت العديد من المجهودات لتحسين رؤية المستثمر الأجنبي والدخول فعلا للإستثمار في القطاعات لإقتصادية, حيث تتجلى أهمية الدراسة كون أن الإستثمار المباشر يعد من آليات العولمة الإقتصادية ويلقى اهتماما كبيرا وتنافسا من طرف حكومات العالم .

منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع, تم الإستناد إلى المنهج التحليلي الإستقرائي من خلال ملاحظة النتائج وتحليلها, أما استعمال المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإستثمار المباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (**Eviews7.1**)

قسمنا الدراسة إلى **جزئين:**

أولا : تحليل تجربة الجزائر في الإستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا : محاولة قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر .

1/ تجربة الجزائر في الإستثمار الأجنبي المباشر :

بعد الموجات العارمة من التطورات الجذرية والتحولات العميقة في المجالات السياسية, الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والهيكلية والتنظيمية التي اجتاحت بلادنا خلال فترة التسعينات التي مستها في الصميم. إلا أن الدولة الجزائرية قامت بالعديد من الإصلاحات الهيكلية و الترتيبات التي عززت نجاحها الإرتفاع المستمر لأسعار النفط قبل الأزمة المالية العالمية والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق جملة من الغايات أهمها :

- الإنتقال بسرعة من إقتصاد مخطط مركزيا مسير إداريا إلى اقتصاد حر, ومن تجارة مقيدة إلى تجارة محررة من العراقيل الإدارية و القيود التعريفية و الجمركية إضافة إلى فتح المجالات أمام المبادرات الحرة .
- تسهيل وتطوير حركة إنتقال رؤوس الأموال, الأشخاص والممتلكات بين الدول قصد الإستثمار فيها بكل حرية و في القطاعات المختلفة.

* متابعة تطور الإستثمار المباشر في الجزائر :

تعد تدفقات الإستثمار المباشر مؤشر جيد لمعرفة مدى توافد المستثمرين الأجانب إلى الجزائر, لذا سوف نبين ذلك من خلال الإحصائيات الآتية حول مستويات الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى إستجابتها للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية .

الشكل رقم (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2014)

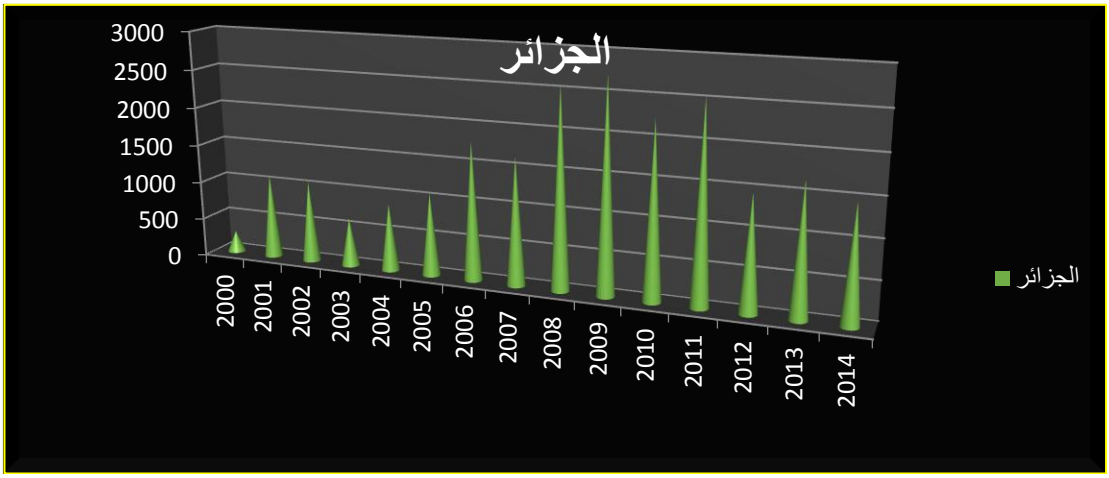

المصدر : **www.unctad.org** (**بتصرف**)

حددنا فترة تحليل حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة **2000–2014**, حيث تزامنت مع التطبيق لسياسات التحرير المالي .

حسب الشكل رقم (**01**) نلاحظ أن :

شهدت تدفقات الإستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة **2000 – 2005** متدنية, في حين أنها خلال الفترة **2006** إلى **2012**, تحسنت بشكل كبير رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية عام **2007**, وهذا راجع إلى أن الجزائر معظم إستثماراتها مرتبطة بقطاع النفط والذي يعرف تأرجحات دولية تؤثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر .

- الجزائر سجلت قيمة منخفضة جدا عام **2000**, بقيمة **280مليون دولار**, إلا أنها في تحسن مقارنة بما كانت عليه في فترة التسعينات التي انعدمت فيها تدفقات الإستثمارات المباشرة خاصة في عامي **1994و 1995** حيث عاشت الجزائر عزلة غامضة أكثر من **10 سنوات** وقاست من أزمة اقتصادية حادة ومزمنة, انعكست بإنكماش مس كل قطاعات الإنتاج, وتفاقم تدهور مؤشرات التنمية البشرية الذي عكسته الأوضاع المأساوية آنذاك.
- الجزائر انتعشت استثماراتها بداية عام **2001**, والتي بلغت قيمة **1108 مليون دولار** إلا أنها بقيت في نفس وتيرة الإنخفاض حتى عام **2007**, ومن ثم سجلت تحسنات ملحوظة, كما سجلت أعلى ارتفاع عام **2009** بقيمة 2746 **مليون دولار** .
- الجزائر انتعشت استثماراتها بداية عام **2001**, والتي بلغت قيمة **1108 مليون دولار** إلا أنها بقيت في نفس وتيرة الإنخفاض حتى عام **2007**, ومن ثم سجلت تحسنات ملحوظة, كما سجلت أعلى ارتفاع عام **2009** بقيمة **2746 مليون دولار** .

...**10 سنوات** من العزلة عاشتها الجزائر غيرت جهود رئيس الجمهورية وما تضمنه البرنامج الإنتخابي للسيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات **أفريل 1999**, والذي نورد بعض النقاط التي تهم المجال الإقتصادي المتعلقة بتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك بتوفير الإستقرار السياسي على رأس القائمة عبر ما يسمى **بالوئام المدني والمصالحة الوطنية**, إضافة إلى البرامج الإقتصادية[2] المتمثلة في الآتي:

- ✓ ضمان التنمية الإقتصادية: كما نعرف أن الإقتصاد المتردي خلال الثمانينات ساق الجزائر أكثر إلى التبعية إلى الخارج, كذلك انهيار الأسواق البترولية خلال النصف الثاني من العشرية مما أدت إلى وضعية متسمة بالإختلالات العميقة في توازنات الحسابات الخارجية والمالية العمومية. عام **1994** دخلت الجزائر حالة العجز عن الدفع الخارجي مما أدى إلى إعادة جدولة الديون وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي. نتج عن تدابير هذا البرنامج حبس التضخم, التقليل من العجز الحكومي, إعادة تكوين قدر احتياطي من الصرف, إلا أن هذا الإستقرار عاد إلى تقهقر مستمر خاصة في الإنتاج الصناعي, قطاع البناء والأشغال العمومية وتدهور القدرة الشرائية ودخول فئات عريضة من المواطنين خانة الفقر .

تم اعتماد إصلاحات قصد ترقية اقتصاد منفتح و خاضع لآليات السوق, إلا أنه يتم توفير الشروط الهيكلية والتنظيمية لنجاح تثمير الموارد الوطنية والتي يتطلبها التحرير الكلي للطاقات والإنسجام تدريجيا مع متطلبات العولمة .وهذا ما استوجب توجيه المسعى الإقتصادي لتوفير هذه الشروط والتي تبعث نمو اقتصادي دائم .

✓ تعزيز الإطار العام لسير الإقتصاد الوطني مع الحرص على ترتيب الأولويات الآتية :

1– المحافظة على التوازنات لتوفير الشروط للزيادة في التحكم في النفقات العمومية, وتطوير الأعمال بهدف تلافي التكاليف الباهضة الناجمة عن قلة نضج المشاريع وافتقارها للتنسيق وقلة الإهتمام بصيانة الإستثمارات العمومية .

2–إدخال تعديلات على المنظومة الجبائية ثم توجيه الإدخار توجيها أفضل نحو المشروعات المنتجة, كما يجب تنظيم المصالح الجبائية وتحقيق نجاعتها .

3–إدخال التغيير على المنظومة المصرفية لجعلها أداة فعالة لجمع الإدخار وتخصيص الموارد والتي ينبغي أن تكون وفق غايات اقتصادية .

4–مكافحة مظاهر البيروقراطية التي تثقل حركة الإستثمار, وذلك بالعمل على إدخال الأخلاق, التكيف مع طرق التسيير الجديدة واعتماد وسائل المراقبة الفعالة .

5–تطوير أدوات جمع الإعلام الإقتصادي والإحصائي المؤتمن .

✓ إعادة هيكلة القطاع العمومي الإقتصادي وإنعاشه :

تعد خصائص السوق الجزائرية وموقع الجزائر الجغرافي, حيث القطاع العمومي الإقتصادي يشكل جهاز لما له من قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة . كل هذا من شأنه يمكن القطاع من أن يجد لدى الشركاء الأجانب منفذ إلى السوق الدولية قصد التكيف التكنولوجي والتجارة الخارجية .

ويجبذ العمل وفق مقتضيات سياسة اقتصادية تخدم الإندماج الإقتصادي وتعبئة الموارد والتقدم التكنولوجي, مما لا ينبغي النظر إلى الخصخصة كفاية بحد ذاتها و إنما هي وسيلة لإعادة هيكلة القطاع العمومي حيث تزيد في نمو الموارد المالية الموظفة وتشجيع استثمار الخواص والإستثمار المباشر مع تحسين النتائج والحفاظ على مناصب شغل دائمة . كما أن القطاعات التي تملك حظوظ أكبر في النمو هي قطاع المحروقات والبتروكيمياء, حيث يزخر بطاقات هائلة تمكن هذا القطاع من التوسع الذاتي و التكامل الصناعي كما يتعين تشجيع القطاع الصناعي بإستئناف تنفيذ البرامج في مجال البناء والأشغال العمومية . إذن لا بد من تكييف الأعمال في الإتجاه الذي تبرره المؤشرات الواعدة حتى يتسنى تعزيز موقف الدولة وقدرتها في التفاوض الدولي .

✓ تشجيع الإستثمار الخاص والصناعة الصغيرة والمتوسطة .

✓ ترقية الفلاحة وتعزيز شبكات الري والتحكم في استعمال الموارد المالية .

- ✓ التهيئة العمرانية والمنشآت الأساسية .
- ✓ قطاع الخدمات : يساهم بصفة حاسمة في إثمار الموارد من خلال تقديم الدعم للنشاطات المنتجة و مصدرا هاما لفرص العمل وتحسن ظروف المعيشة .كما على الدولة أن تساعد على تطوير قطاع الخدمات من أجل تخفيف العبئ الإداري لذا ينبغي القضاء على السلوكات التي تعيق نمو النشاطات وحرية المنافسة .

ورغبة من الجزائر في تشجيع وضمان الإستثمارات القادمة إليها, تم إصدار أحكام تؤطر المجالات الصناعية, التجارية والإقتصادية وميادين الإستثمار خاصة, و انضمت إلى العديد من الإتفاقيات الدولية .

– البرنامج الإقتصادي لرئيس الجمهورية كان بمثابة المحفز لتوافد الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر,كما يلقب رئيس الجمهورية بالأب الروحي للإستثمارات, حيث منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام **1999**, تبنى سياسة منفتحة على الإستثمارات, وعرفت هذه التدفقات انتعاشا في عام **2001**, حيث ارتفعت من **208 مليون دولار** عام **2000** إلى **1108 مليون دولار** عام **2001** ما يدل على نجاح البرنامج الإقتصادي, حيث شهدت الجزائر منذ **2001** تعديلات في قانون الإستثمار قصد التسهيل على المستثمرين الجزائريين العرب والأجانب الدخول إلى سوق الإستثمار بالجزائر, وآخر هذه التعديلات الأمر المؤرخ في **15 جويلية 2006** المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في **20 أوت 2001** والذي يتيح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب على أساس المساواة, كذلك يمكن لكل مستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروع استثماري سواء من خلال إنشاء كيان قانوني بإسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري من الرأسمال المقيم أو غير المقيم, أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية .

– مع بداية عام **2001** عرفت الجزائر استقطابا هاما لرؤوس الأموال العربية, و ما ميز هذا العام حدثين بارزين فوز شركة **أوراسكوم** المصرية بالرخصة الثانية للهاتف النقال رغم منافسة العديد من الشركات الأوروبية والغربية لها, حيث كان قبل عام **2001** من الصعب الحصول على شريحة للهاتف النقال, حتى و إن حصلت عليها بمقابل جد مرتفع, لكن مع دخول الإستثمارات العربية هذه السوق ووصول إلى المنافسة أصبحت شريحة الهاتف شبه مجانية وسعر الوحدة الهاتفية في تقلص مستمر, ورغم المشاكل التي واجهتها أوراسكوم الجزائر في بداية نشاطها الإستثماري بالجزائر مثل مشكل المقر الذي عانت منه, إلا أنها استطاعت تحقيق أرباح كبيرة التي قدرت بمئات الملايين من الدولارات, وفاق عدد مشتركي جازي **13 مليون مشترك** عام **2007**, مما شجعها للإستثمار في قطاعات أخرى كقطاع الإسمنت حتى فاق حجم استثماراتها **2.7 مليار دولار** وتم تسويق نجاح **أوراسكوم الجزائر** كنموذج لحجم الأرباح التي قد يحصل عليها المستثمرون العرب و الأجانب في السوق الجزائرية. ثم تلتها بعد ذلك الشركة

الوطنية للإتصالات الكويتية " **نجمة** " لدخول المنافسة وشراء الرخصة الثالثة للهاتف النقال, وأدى التنافس بين المتعاملين الثلاث جازي, نجمة وموبيليس إلى تخفيض أسعار شرائح الهاتف النقال وتقديم تقنيات تكنولوجية متطورة, و ارتفع عدد المشتركين من **54 ألف** عام **2000** إلى **27 مليون مشترك** في عام **2007** الى أكثر من **45 مليون** مشترك عام **2014**, منهم **8 مليون** في الجيل الثالث, ووصلت نسبة تشبع السوق الجزائرية **85** % مما أهلتها لتحتل مرتبة ريادية في ميدان الإتصالات على مستوى العالم العربي وأفريقيا, حيث بلغ حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإتصالات **4 ملايير دولار** كلها استثمارات عربية, نشير لنموذج آخر لنجاح الإستثمار العربي في الجزائر جسدته **شركة سيدار** السعودية التي دخلت الجزائر في عام **1998** وبدأت نشاطها الفعلي عام **1999** من خلال مشاريع صغيرة لكن المردودية كانت عالية للسوق الجزائرية دفعتها للإستثمار في مشاريع عقارية, ووصلت ربحية السوق الجزائرية إلى حدود **200**% , مما جعل الجزائر بلد مستقبل كبير للإستثمارات العربية لولا البيروقراطية .

– الحدث الثاني تمثل في تفجيرات **11 سبتمبر 2001** وبداية التضييق على رؤوس الأموال العربية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مما جعل الأموال العربية تبحث عن أسواق آمنة. الجزائر مع بداية خروجها من عزلة **10 سنوات**, كانت إحدى الدول المرشحة لإستقطاب جزء من هذه الأموال التي تجاوزت **800 مليار دولار** نظرا لتعطشها للإستثمارات في ميادين عديدة, وعدد سكانها كبير مقارنة بدول الخليج العربي وبالتالي تملك سوق واسعة تجعل أي مشروع جادا يعرف نجاحا مثمرا, وقد تصل نسبة الربحية في قطاع العقار حسب تقديرات خبراء اقتصاديين إلى **200** % وهي أرباح خيالية ويتم التستر عليها بالتهرب من الضرائب .

- ✓ نلاحظ أن البداية الحقيقية للإستثمارات في الجزائر كانت عربية, نظرا للعلاقات المتينة مع أمراء الخليج بحكم إقامته لفترة طويلة في الإمارات العربية المتحدة, ورغم دعوات الجزائر العديدة للمستثمرين الأوروبيين والفرنسيين للإستثمار في الجزائر, إلا أن هذه الندءات لم تجد صدى قويا لديهم, في البداية كانت الإستجابة متواضعة ومتخوفين من دخول السوق الجزائري الذي تحتكره السلع الأوروبية والفرنسية .
- ✓ الإستثمارات العربية في الجزائر انتعشت خلال الفترة **2001–2007**, إلا أنها انخفضت مع نهاية عام **2008** نظرا لأن العديد من الشركات العربية تأخرت في الحصول على التراخيص اللازمة لبداية نشاطها, كما طرحت مخاوف حول الوضع الأمني, و إشكالية تراجع الجزائر في دعم الإستثمارات الأجنبية من خلال إلزام الطرف الأجنبي بالشراكة مع طرف جزائر حصته **51** % مع إعادة استثمار جزء من الأرباح في الجزائر.
- ✓ عام **2012** تراجع قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من **2571 مليون دولار** عام **2011** إلى **1484 مليون دولار** عام **2012** و هذا يعكس منحنى انخفاض الإستثمارات في العالم, إلا أن الجزائر ذات

موقع جغرافي مثالي لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .كذلك المستثمرون يفضلون اكتشاف الأسواق الأفريقية من خلال الجزائر التي تتمتع بإستقرار سياسي و اقتصادي على غرار الدول التي مسها الربيع العربي. ورغم التوجهات العامة للإستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرت بالأزمة المالية و الإقتصادية, إلا أن الجزائر كانت من أهم الدول المستقبلة للإستثمارات, في وقت عرفت الإستثمارات بإتجاه تونس والمغرب ارتفاعا. لكن هنا ينبغي على الجزائر أن الوقت قد حان لإقامة علاقات تجارية مع الدول التي هزتها الأزمة المالية العالمية على غرار اسبانيا, إيطاليا واليونان مؤكدا أنه على الجزائر الإستفادة من مؤهلات الدول المتقدمة على المدى البعيد .

كما يتوضح أن الجزائر سجلت في عام **2012** انخفاضا بقيمة **1484 مليار دولار**, وبالتالي القيمة عرفت انكماشا معتبرا بالنظر لتداعيات الأزمة المالية العالمية, حيث تواجه انكماشا في قطاع المحروقات الذي أثر سلبا في مستويات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وحتى الإستثمارات الجزائرية في الخارج. هنا يبرز تأثير نشاطات مجمع سوناطراك الذي يشكل أهم مصدر للإستثمارات الجزائرية في الخارج, حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة جدا ما بين عامي **20-2012**. [3]كما يتوقع أن الجزائر لديها آفاق جيدة على المدى البعيد .

الحالة الجزائرية تثير التساؤلات ,فبعدما كانت مصنفة عام **2010** ضمن أفضل **10** وجهات لإستقبال الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الأفريقي, فضلا عن تصنيفها ضمن أفضل **10** دول لإستقطاب الإستثمارات في جنوب المتوسط بنفس السنة [4], إلا أن الجزائر سجلت انخفاضا حادا عام **2012** على الرغم من توفرها على البيئة السياسية و الإقتصادية المواتية نسبيا, والصحة المالية, إذ أن البلاد لم تفلت من الإتجاه العالمي نحو الإنخفاض في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة, والذي يرجعه مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية أن تمركز الإستثمارات في قطاع المحروقات هو سبب الحد من كثرة توافد الإستثمارات, وقد انخفض حجم الإستثمارات المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة من **2746 مليون دولار** عام **2009** إلى **2264 مليون دولار** عام **2010** لتستقر عند **1484 مليون دولار** عام **2012** لترتفع عام **2013** وتعاود الإنخفاض عام **2014** .

2/ قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر:

سنحاول اختيار النموذج الملائم لهذه الدراسة, الذي يهدف إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة الدراسة, وفي هذا الإطار فإن النظرية الإقتصادية تشير إلى وجود أثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي, وعليه فإن نموذج معادلة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يكون وفق الصيغة التالية:

$$GDP\ t = f\ \left(GDP_{t-1}, EXPR\ t, IMP\ t, DCPS\ t, RER\ t, FDI\ t \right)$$

$$GDP\ t = \beta_0 + \beta_1 * GDP_{t-1} + \beta_2 * EXPR\ t + \beta_3 * IMP\ t + \beta_4 * DCPS\ t + \beta_5 * RER\ t + \beta_6 * FDI\ t + \varepsilon\ t$$

حيث المتغيرات المفسرة تتمثل في :

GDP : معدل نمو الناتج الحقيقي السنوي (%) (**Gross Domestic Product**)

GDP_{t-1} : معدل نمو الناتج الحقيقي بإبطاء سنة واحدة (%)

EXPR : نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام (%) (**Exports to GDP**)

IMP : نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام (%) (**Imports to GDP**)

DCPS : نسبة القروض الموزعة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (%) **Credit to private sector**)

ER : معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي (**Real effective exchange rate**)

FDI : نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام (%) **Foreing direct investment to GDP**)

ε_t : الخطأ العشوائي

تم اختيار هذه المتغيرات لأنها تعتبر من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر المؤثرة في النمو الإقتصادي و مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي, والتي يتخذها أغلب الباحثين لقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي, لذلك قمنا بالإستناد عليها في هذه الدراسة القياسية لتحديد ما إذا كانت التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر تؤثر بشكل مباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري وبالتالي تعد كمؤشر للإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية هل كان لها مفعول إيجابي في استقطاب نسبة هامة من الإستثمارات المباشرة . الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التجريبية هو التأكد ما إذا كان هناك تأثير إيجابي أو سلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري وبالتالي الإصلاحات الجزائرية ساهمت في جلب الإستثمارات المباشرة.

أ/ تقدير و اختبار النموذج بطريقة المربعات الصغرى :

الجدول رقم(02): نتائج الإختبار بطريقة المربعات الصغرى

المتغيرات المفسرة في النموذج	معاملات الإنحدار	الخطأ المعياري	اختبـــار t	الإحتمال
العنصر الثابـت	16.69867	12.20896	1.367739	0.1965
معدل نمو الناتج الحقيقي بإبطاء سنة واحدة	0.247147	0.211853	1.166598	0.2660
نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام	−0.090130	0.075631	-1.911700	0.2564
نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام	0.222001	0.243762	0.910728	0.3804
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.	-0.312624***	0.166328	-1.879570	0.0847
معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي	-0.122810**	0.047658	-2.576895	0.0242
نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام.	0.879694	0.861335	1.021315	0.3237

معامل التحديد		الإحصائية F-statistic	3.378835
اختبار داربن واتسون	2.125821	الإحتمال Prob (F-stat)	0.034502

معنوي عند مستوى 1 %** ، ****معنوي عند مستوى 5 %** ، ** معنوي عند مستوى 10 %**

(مخرجات برنامج Eviews7.1)

بناءا على النتائج في الجدول رقم (02), يتم كتابة معامل المتغيرات المفسرة في النموذج وفق المعادلة الآتية بطريقة المربعات الصغرى:

$$GDP=16.6986666196 + 0.247147090179*GDP(-1) - 0.0901296144873*EXPR + 0.2220006985*IMP - 0.312624389216*DCPS - 0.122810306931*RER + 0.879693689868*FDI + \varepsilon T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots Eq(1)$$

$$R^2 = 0.628172 \quad , DW = 2.125821$$

ب/ نتائج قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الإقتصاد الجزائري :

يمكن تحليل نتائج تقدير معادلة الإنحدار **Eq(1)** المقدرة على البيانات الفعلية, على النحو التالي:

- معامل انحدار العنصر الثابت موجب و غير معنوي .
- معامل انحدار معدل نمو الناتج الحقيقي جاء موجبا و هذا يدل على أن معدل النمو في الفترة **T** يتأثر بشكل إيجابي بمعدل النمو المسجل خلال السنة الماضية, إلا أن معامل الإنحدار غير معنوي .

- معامل انحدار نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام والذي يعبر عنه بـ **EXPR** جاء سالبا وغير معنوي إحصائيا, وبالتالي فشل في تأكيد الفرضية الثانية وتم رفضها.
- معامل انحدار نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام والمعبر عنها بـ **IMP** جاء موجبا إلا أنه غير معنوي إحصائيا, وهذا ما يتوافق و النظرية الإقتصادية .
- معامل إنحدار نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص ونعبر عنها بـ **DCPS** جاء سالبا ومعنويا عند مستوى **10** %, حيث تم رفض الفرضية الثالثة .
- معامل انحدار سعر الصرف الفعلي الحقيقي **RER** على النمو الإقتصادي جاء سالبا لكنه معنوي عند مستوى 5 %. وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة .
- معامل انحدار معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر **FDI** جاء إيجابيا وغير معنوي إحصائيا. وبالتالي فشل في رفض الفرضية الأولى حيث تتوافق و النظرية الإقتصادية .

ملخص النتائج:

- معامل إنحدار نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي ويعبر عنه بـ **EXPR** جاء سالبا و هذا ما يوضح الأثر السلبي للصادرات على النمو الإقتصادي إلا أنه ليس معنوي إحصائيا, وذلك راجع إلى أن نقل التكنولوجيا والمعرفة لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي وعلى الجزائر أن تعمل على تنشيط و تجهيز الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تشكل أكثر من **90** %, وعليها أن تهتم بالصناعات الأخرى على غرار الصناعات النسيجية, الغذائية ...الخ
- معامل إنحدار نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي **IMP** جاء موجبا و هذا ما يدل على الأثر الإيجابي الذي تلعبه الواردات على النمو الإقتصادي، إلا أنه غير معنوي إحصائيا, مايفسر محدودية قدرة البلد المضيف على استيعاب نقل التكنولوجيا والمعرفة . مايلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين التجارة و النمو الإقتصادي بسبب ارتفاع الواردات على الصادرات . فهذا عكس النظرية القائلة بأن الإنفتاح التجاري يؤثر بالإيجاب على النمو الإقتصادي مما تشير بأن الزيادة في الأنشطة التجارية تتزايد بسبب الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر كذلك أن انفتاح الإقتصاد يكمل الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تحرير التجارة, الحوافز الضريبية و الإنفتاح لمختلف قطاعات الإقتصاد يدعم الصادرات الواردات و النمو مع توجيه معظم مشاريع الإستثمارات نحو القطاع القابل للتداول . [5]
- معامل إنحدار نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص **DCPS** جاء سالبا و معنويا عند مستوى **10%** و هذا ما يوضح التأثير السلبي الذي يلعبه هذا المتغير في النمو الإقتصادي، حيث أن العلاقة جاءت سالبة و

معنوية بين القروض الموزعة إلى القطاع و النمو الإقتصادي، هذا يدل على أن التوسع في توزيع القروض لا يساهم في زيادة النمو الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الجزائري . فالنتيجة لا تضفي الكثير من المصداقية للرأي القائل بأن التنمية المصرفية تساعد على تسريع وتيرة النمو الإقتصادي .

- معامل إنحدار سعر الصرف الفعلي الحقيقي **RER**على النمو الإقتصادي جاء سالبا، أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة و تعزيز النمو الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الجزائري حيث أن العلاقة جاءت معنوية عند مستوى **5 %** .
- معامل إنحدار معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر **FDI** جاء إيجابيا و غير معنوي إحصائيا، وهذا ما يوضح القدرة النسبية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الجزائري وهذا ما يعكس تباطؤا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا للأثر المحدود للنمو الإقتصادي في الجزائر على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها .[6]
- يقدر معامل التحديد بـ $R^2 = 0.628172$ أي أن النموذج المقدر قد فسر ما يربو عن **63 %** من تغيرات معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أما باقي التغيرات أي نسبة **37 %** فهي ناتجة عن متغيرات أخرى غير مستقلة لم يتضمنها النموذج القياسي .
- الإحصائية **F-statistic** يتم من خلالها تمثيل صلاحية النموذج, و ارتفاع الإحصائية أفضل بشكل عام تناسب خط الإنحدار من خلال البيانات الفعلية, وتقدر بـ **3.378835** و جاءت معنوية عند مستوى **5%**، و هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية H_1، أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة، و بالتالي النموذج معنوي إحصائيا عند مستوى 5 **%** .

خاتمة :

بعد دراسة الأدبيات التجريبية التي تتناول الإرتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي, إضافة إلى دراستنا هذه, تبين أن الإستثمار المباشر يلعب دورا إيجابيا في تعزيز النمو الإقتصادي مع الأخذ بعين الإعتبار بالأوضاع الأمنية والإضطرابات السياسية المتردية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات. ويمكن القول بأن دور الإستثمار المباشر في الجزائر كان مفيد نسبيا للجزائر و هذا ما يؤكد لنا أن الجزائر حققت نجاحا نسبيا على مدى العقد الماضي في جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حتى ولو كان بأداء منخفض. فبالرغم من الإمتيازات و الضمانات الواسعة التي قدمها قانون الإستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب والمحليين, إلا أن حجم الإستثمارات الأجنبية الخاصة المسجلة لم تتناسب ومستوى الطموحات, ومؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت بعيدة جدا عما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات .

خصصت الدراسة لقياس واختبار أثر الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في زيادة معدلات النمو في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة **1992–2010** , والنتائج المتحصل عليها نلخصها كالآتي :

- ✓ وجود تأثير إيجابي غير معنوي بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج الحقيقي مما يؤكد على أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها قدرة نسبية في تعزيز النمو الإقتصادي ما يفسر أن حجم التدفقات متباطؤ ويكشف أن مناخ الإستثمار في الجزائر لازال تتخلله العراقيل مايلزم توفير بنية تحتية متطورة, مستويات عالية من رأس المال البشري إلى غير ذلك, إلا أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن المبالغة فيها لكن يجب أخذ التدابير اللازمة كخلق المزيد من الشفافية في السياسات التجارية, أسواق العمل أكثر مرونة, وضع إطار تنظيمي وهيكل التعريفة المناسبة . إضافة إلى أن هذه التدفقات تستحوذ قطاع المحروقات بنسب كبيرة جدا مع إهمال القطاعات الأخرى, خاصة وأن أسعار المحروقات تحدد أسعارها عالميا وبالتالي أكثر عرضة لأية اضطرابات عالمية . فالجزائر قدمت نظم استثمارية جذابة لكن ردود فعل المستثمر لم تكن مشجعة للغاية, مع وجود أثر سلبي للتجارة نظرا لتفوق الواردات على الصادرات وأن الجزائر تحتاج للإنفتاح نحو قطاعات اقتصادية خارج المحروقات مما يستوجب العمل على تنشيطها. فعند انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإنه يساهم في تعزيز النمو الإقتصادي في حين التوسع في منح القروض للقطاع الخاص لا يساهم في زيادة النمو الإقتصادي . من خلال النتائج يبدو أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي أقوى على النمو الإقتصادي في البلدان ذات مستويات أعلى من الإنفتاح التجاري .
- ✓ على غرار الأدبيات الإقتصادية التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي, فإن انعدام أي علاقة معنوية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج

الحقيقي، يؤكد القدرة النسبية لمثل هذه الإستثمارات في التأثير على النمو بالنسبة للإقتصاد الجزائري, و يمكن ضبط أسباب التوصل إلى مثل هذه النتائج إلى ما يلي :

1/ معدلات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى هامشية لا تتعدى نسبة **1 %** من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل تأثيرها نسبي على النمو الإقتصادي .

2/ طبيعة الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي, حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للإقتصاد الجزائري تستهدف قطاع المحروقات والذي تتحدد أسعاره في الأسواق العالمية وهذا ما يؤدي إلى غياب أي أثر مباشر لها على النمو الإقتصادي.

3/ عدم فعالية النظام البنكي في الجزائر[7], وذلك راجع الى العجز في التسيير, التنظيم والتأطير, مع الكفاءة في تقدير الأخطاء لعدم أهلية البنك, كذلك عجز نظام الاعلام, غياب المنافسة, التسويق والاتصال مع التأخير في التحديث التكنولوجي .

4/ مشكل العقار حيث يعد مصدر لمضاربات ومساومات لا تنتهي, مما أدى إلى ظهور شبكات مافيا العقار وعمدت إلى توظيف الثغرات القانونية مثل استغلال الفرق بين السعر الحقيقي للأرض وسعر الدولة المدعم واستخدام الأسماء المستعارة

كل هذا يضاف إليه تحويل جزء من الأراضي مخصصة لتشجيع الإستثمار ضمن الأراضي المخصصة للسكن مما سمحت بخلق سوق موازية حيث ألحقت الضرر بالإقتصاد وعطلت مشاريع التنمية .[8]

إضافة إلى عوامل أخرى تعرقل دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة, وبالتالي يمكن القول أن مناخ الإستثمار في الجزائر غير محفز نسبيا لجذب الإستثمارات .

فتدفقات رأس المال يمكن أن تحقق فوائد هامة بالنسبة للإقتصاد الجزائري في شكل فوائض تداعيات نقل التكنولوجيا تكوين رأس المال البشري, التكامل التجاري الدولي, خلق فرص العمل ,تعزيز تنمية المشاريع...وهكذا. كما أن هناك حاجة إلى سياسات الحكومة لتعزيز المنافع والتقليل من الآثار السلبية على المجتمع المحلي, إلا أنه لا يمكن المبالغة في دور الإستقرار السياسي كعامل رئيسي في جذب المستثمرين والحفاظ على تعظيم امكانيات البلد لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي هي في حاجة الى سياسات تحسين الاطار القانوني, البنية التحتية, الحكم الرشيد ونظام قضائي فعال مع احترام سيادة القانون وغيرها.[9]

التوصيات :

بناءا على دراستنا والنتائج المتوصل إليها وفق البيانات المعتمد عليها الصادرة من البنك الدولي والخاصة بفترة الدراسة, نقدم بعض التوصيات والتي نوردها كالآتي:

- ✓ ينبغي على الجزائر سياسات جريئة تركزها على تحسين مناخ الإستثمار من عناصر اقتصادية وسياسية لجميع أنواع الإستثمار الأجنبي و كذلك المحلي. فالجزائر لازالت بحاجة لتهيئة الظروف لإيجاد بيئة اقتصادية سليمة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر, خاصة وأن جذب هذه التدفقات خارج قطاع المحروقات يشكل تحديا صعبا, حيث النجاح الإقتصادي الآن يعتمد بشكل كبير على السرعة التي تتم بها الإصلاحات, وأهم شيئ هو ضمان النمو الإقتصادي خارج قطاعي النفط والغاز وبالتالي سوف تشجع على تنويع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد .
- ✓ الجزائر عليها أن توسع جهودها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر,كما ينبغي عليها أن تحدد رؤيتها في أوساط الشراكة في الأعمال التجارية وتسعى إلى تمييز نفسها عن منافسيها . فخطوات هامة مما يؤدي بهم إلى تحقيق

مستوى أعلى من التطورات الإقتصادية والمالية, فعليها أن تتبنى بعض الظروف الإقتصادية والمالية, ويبقى على الجزائر أن تضع أولا السياسات الاقتصادية الهيكلية, اصلاح السياسات التجارية, الخطط المصرفية والمالية .

- ✓ تحسين مناخ الإستثمار, تهيئة الظروف لبيئة اقتصادية وجذابة وسليمة للإستثمارات الأجنبية . ويجب إزالة بعض العقبات من أجل تسهيل الحركات الحرة لرؤوس الأموال . مما تسمح بزيادة درجة التكامل المالي وتحسين معدل النمو الإقتصادي .

الهوامش:

1– عبد الحليم عمار غربي, **العولمة الإقتصادية رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين**, بدون طبعة, مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة, **يناير 2013**, **ص ص 9–19**

2–م.بودهان, **الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر**,دار الملكية, الجزائر, **2000**, ص ص 6-16

3–مصطفى دالع, **جدلية الإستثمارات العربية في الجزائر**, الطبعة الأولى, دار الوعي, **2009**, ص ص 6-7

4-Emmanuel Noutary,Manal Tabet,Anima team, Emerging countries :**the new mediterrannean FDI provides ?2012 report on MED foreign direct investment attractiveness**,anima investment net work,study N65/**October 2013**,p20 .

5– بن علال بلقاسم, **أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر (2010/1970): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن,** Actes de la jeune recherche en economie, societé et culture.Lauréats du concours Friedrich Ebert Stiftung, algérie, **2012**,pp26-32.

6–Zenasni Soumia, Benhabib abderrezzak, **The determinants of foreing direct investment and their impact on growth**:**panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol 2,n 3,**mars 2013**,pp9-11

7–بولرباح غريب, **العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر**, مجلة الباحث, ورقلة, **العدد10**, **2012**, ص 107

8–محبوب بن حمودة, اسماعيل بن قانة, **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**, مجلة الباحث, ورقلة, العدد5, **2007**, ص ص 1-2

9– وصاف السعيدي, د.قويدري محمد, **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر:بين الحوافز و المعوقات**, مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير, سطيف, **العدد 8**, **2008**, ص 4

قائمة المراجع :

1/ عبد الحليم عمار غربي, **العولمة الإقتصادية رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين**, بدون طبعة, مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة, **يناير2013**.

2/ م.بودهان, **الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر**,دار الملكية, الجزائر, **2000**

3/ مصطفى دالع, **جدلية الإستثمارات العربية في الجزائر**, الطبعة الأولى, دار الوعي, **2009**

4-Emmanuel Noutary,Manal Tabet,Anima team, Emerging countries :**the new mediterrannean FDI provides ?2012 report on MED foreign direct investment attractiveness**,anima investment net work,study N65/**October 2013**.

5/ بن علال بلقاسم, **أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر (2010/1970): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن**, Actes de la jeune recherche en economie, societé et culture.Lauréats du concours Friedrich Ebert Stiftung, algérie, **2012**.

6–Zenasni Soumia, Benhabib abderrezzak, **The determinants of foreing direct investment and their impact on growth**:**panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol 2,n 3,**mars 2013**.

7/ بولرباح غريب, **العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر**, مجلة الباحث, ورقلة, **العدد10**, **2012**.

8/ محبوب بن حمودة, اسماعيل بن قانة, **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**, مجلة الباحث, ورقلة, العدد5, **2007**

9/ وصاف السعيدي, د.قويدري محمد, **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر:بين الحوافز و المعوقات**, مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير, سطيف, **العدد 8**, **2008**.